الشروط المرجعية

لتعيين شركة استشارية لتقييم الخطة الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، وتحديد الأولويات الوطنية لإعداد الخطة الوطنية الثالثة لتنفيذ القرار.

الخلفية والسياق:

يمثل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن التزاماً دولياً بارزاً يعترف بالدور المحوري للمرأة في منع النزاعات، وبناء السلام، والتعافي في مرحلة ما بعد النزاعات. وفي إطار التزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ومنهاج عمل بيجين، وأهداف التنمية المستدامة، والإطار الإقليمي العربي لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، أظهرت المملكة الأردنية الهاشمية التزاماً مستمراً بتعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن.

وفي هذا السياق، قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بإعداد وإطلاق الخطة الوطنية الأردنية الأولى لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 للفترة (2018–2021)، تلتها الخطة الوطنية الأردنية الثانية للفترة (2022–2025). وعلى غرار الخطة الأولى، استندت الخطة الوطنية الثانية إلى الركائز الأربع لأجندة المرأة والسلام والأمن، وهي: المشاركة، والوقاية، والحماية، والإغاثة والتعافي.

وقد تم تطوير الخطة الوطنية الثانية بما يتماشى مع الأولويات والأطر الوطنية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والإصلاح المؤسسي، والتنمية المستدامة في الأردن. ونُفذت الخطة من خلال إطار حوكمة متعدد الجهات بما يشمل الجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأمنية، والشركاء الوطنيين المعنيين، مدعوماً بإطار شامل للنتائج والمتابعة والتقييم.

ومع اقتراب الخطة الوطنية الثانية من نهاية دورة تنفيذها، تقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتكليف جهة استشارية لإجراء تقييم نهائي للخطة بهدف قياس التقدم المحرز، وتوثيق الدروس المستفادة، وإنتاج توصيات قائمة على الأدلة تسهم في توجيه عملية إعداد الخطة الوطنية الأردنية الثالثة.

كما سيساهم التقييم في تحديد الفجوات والتحديات المتعلقة بالتنفيذ والتنسيق، ودراسة عوامل الاستدامة، وتحديد الأولويات اللازمة لتعزيز فعالية تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في إطار الخطة الوطنية الثالثة.

غرض التقييم

يهدف هذا التقييم إلى تقييم تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325، ونتائجها، وأدائها العام على مستوى الجهات المعنية ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بالإضافة إلى توثيق الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة خلال فترة التنفيذ.

كما يهدف التقييم إلى إنتاج توصيات عملية وقائمة على الأدلة لدعم إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثالثة، بما في ذلك تحديد الفجوات في التنفيذ، والتحديات المتعلقة بالتنسيق، والاعتبارات المرتبطة بالاستدامة، والعوامل المؤسسية التي تؤثر على فعالية التنفيذ.

أهداف التقييم

1. إجراء تقييم شامل لتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 على المستوى الوطني، ومدى تحقيق أهدافها ومخرجاتها ومؤشراتها الواردة في الخطة وإطار النتائج والمتابعة الخاص بها.
2. توثيق الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة الرئيسية، والعوامل المؤثرة على أداء التنفيذ لدى المؤسسات والجهات المعنية المشاركة في تنفيذ الخطة.
3. تقديم تحليل مقارن بين نتائج تقييم الخطة الوطنية الأردنية الأولى والخطة الوطنية الأردنية الثانية، بما يشمل التقدم المحرز، والتحديات التي واجهت التنفيذ، والتطورات المؤسسية ذات الصلة.
4. إعداد توصيات عملية وقائمة على الأدلة، وتحديد المجالات ذات الأولوية، بما يسهم في دعم إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثالثة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325.

نطاق العمل

- إعداد وتقديم خطة عمل تفصيلية تتضمن منهجية التقييم، والجدول الزمني، وأدوات التقييم وأدوات جمع البيانات، وآلية تحليل وتوثيق البيانات، وآلية إشراك أصحاب المصلحة وتحصيل الموافقات الرسمية اللازمة، وإجراءات الحد من المخاطر، وذلك لمراجعتها واعتمادها من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- عقد اجتماعات تحضيرية وتنسيقية مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والجهات المعنية ذات العلاقة، حسب الحاجة.
- مراجعة الوثائق والتقارير الوطنية والدولية ذات الصلة بالمهمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: قرار مجلس الأمن رقم 1325، والخطة الوطنية الأردنية الثانية (JONAP II)، وإطار النتائج والمتابعة، واستراتيجية الاتصال والتواصل، والتقارير السردية وتقارير التقدم الفصلية والسنوية، ونتائج تقييم الخطة الوطنية الأولى (JONAP I)، ووثائق إطار الحوكمة، والشروط المرجعية الخاصة به، وغيرها من الأطر الوطنية ذات الصلة، والسياسات القطاعية، والتقارير المؤسسية، والوثائق المتعلقة بتنفيذ الخطة الوطنية الثانية.
- تصميم أدوات التقييم بناءً على مؤشرات الأداء المحددة في الإطار العام للموارد الخاص بخطة العمل الوطنية الأردنية الثانية والأسئلة البحثية ذات الصلة.إجراء تقييم شامل لتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية عبر المؤسسات المعنية بالتنفيذ ضمن إطار الحوكمة، باستخدام أدوات تقييم وأدوات جمع بيانات تتماشى مع إطار النتائج والمتابعة المعتمد.
- توثيق الإنجازات، وتحديات التنفيذ، والدروس المستفادة، والفجوات المتعلقة بالتنسيق، والعوامل المؤسسية المؤثرة على التنفيذ، وتقديم توصيات عملية تسهم في إعداد الخطة الوطنية الأردنية الثالثة.
- إجراء تحليل مقارن لنتائج تقييم الخطة الوطنية الأردنية الأولى والثانية، بما يشمل التقدم المحرز، والتطورات في التنفيذ، والتغيرات المؤسسية التي شهدتها الخطتان.
- إعداد مواد العرض التقديمي وتيسير جلسات تشاورية وجلسات للتحقق من النتائج مع الجهات المعنية ذات العلاقة، لمناقشة النتائج الأولية والتوصيات والتحقق منها، وتحديد الأولويات الوطنية ذات الصلة بإعداد الخطة الوطنية الأردنية الثالثة.

- تنفيذ ما يقارب (30–35) جلسة تشاورية ومقابلة مع الأشخاص الرئيسيين ذوي العلاقة (Key Informants) من المؤسسات المعنية، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين بتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية.
- إعداد خارطة الطريق للخطة الوطنية الثالثة.
- تقديم (مسودة) تقرير تحليلي شامل حول تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية بما يتماشى مع أسئلة البحث المطروحة، ويعرض التحديات والفرص والتوصيات على المستوى الوطني.
- إعداد تقرير التقييم النهائي وخارطة الطريق لمشروع JONAP II، بعد مراجعة المسودة الأولى بناءً على نتائج التحقق (اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمؤسسات ذات الصلة).

معايير التقييم والأسئلة الرئيسية

سيتم تقييم الخطة الوطنية الأردنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 استناداً إلى معايير التقييم المعترف بها دولياً، مع مواءمتها للسياق الوطني وطبيعة أجندة المرأة والسلام والأمن. وتُعد الأسئلة التقييمية الواردة تحت كل معيار أسئلة إرشادية يمكن تطويرها وصقلها بشكل أكبر خلال المرحلة التمهيدية للتقييم، بالتشاور مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

معيار التقييم	الأسئلة التقييمية الرئيسية
الملاءمة(Relevance)	إلى أي مدى استجابت الخطة الوطنية الأردنية الثانية للأولويات الوطنية، والاحتياجات المؤسسية، والالتزامات المتعلقة بأجندة المرأة والسلام والأمن ضمن السياق الأردني؟
الاتساق والتكامل (Coherence)	إلى أي مدى انسجمت الخطة الوطنية الأردنية الثانية وتكاملت مع الأطر الوطنية ذات الصلة، والأولويات المؤسسية، والمبادرات المرتبطة المشار إليها في الخطة، وتم التنسيق معها؟
الفعالية (Effectiveness)	إلى أي مدى تم تحقيق المخرجات والنتائج والأهداف الاستراتيجية المستهدفة للخطة الوطنية الأردنية الثانية عبر الركائز الأربع، والمؤسسات المشاركة، والقطاعات المختلفة؟
الكفاءة(Efficiency)	إلى أي مدى تم توظيف إطار الحوكمة، وآليات التنسيق، والأدوار المؤسسية، والموارد، وعمليات التنفيذ بكفاءة لدعم تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية؟
الأثر(Impact)	إلى أي مدى أسهمت الخطة الوطنية الأردنية الثانية في إحداث تغييرات مؤسسية، وسياساتية، وتشغيلية، وتنسيقية مرتبطة بأجندة المرأة والسلام والأمن في الأردن؟
الاستدامة (Sustainability)	إلى أي مدى يُتوقع استمرار القدرات المؤسسية، والممارسات المؤسسية، وآليات التنسيق، وترتيبات التنفيذ التي أُنشئت في إطار الخطة الوطنية الأردنية الثانية، بما يدعم تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثالثة؟

المنهجية

سيعتمد التقييم على منهجية مختلطة تجمع بين أساليب جمع وتحليل البيانات النوعية والكمية. ويجب أن تستند المنهجية إلى نهج تشاركي، وموجه نحو الاستخدام، ومستجيب لقضايا النوع الاجتماعي، وقائم على حقوق الإنسان، بما يعكس ترتيبات الحوكمة والتنفيذ الخاصة بالخطة الوطنية الأردنية الثانية (JONAP II)، ويسهم في دعم إعداد الخطة الوطنية الأردنية الثالثة JONAP) (III استناداً إلى الأدلة والبيانات.

ومن المتوقع أن يتضمن التقييم ما يلي:

- مراجعة مكتبية شاملة وتحليل الوثائق ذات الصلة.
- إجراء مقابلات مع المعنيين الرئيسيين.
- عقد جلسات تشاورية وجلسات التحقق من صحة النتائج مع أصحاب المصلحة.
- مراجعة وتحليل بيانات المتابعة والتقارير وبيانات التنفيذ والأداء.
- إجراء تحليل مقارن بين الخطة الوطنية الأردنية الأولى (JONAP I) والخطة الوطنية الأردنية الثانية(JONAP II)
- التحقق من النتائج من خلال تقاطع وتحليل مصادر البيانات المختلفة ومجموعات أصحاب المصلحة المتعددة (Triangulation).

ويجب أن تتناول منهجية التقييم ما يلي:

- قياس التقدم المحرز في التنفيذ مقارنة بإطار النتائج والمتابعة.
- تقييم مساهمات المؤسسات المشاركة وترتيبات التنفيذ.
- تحليل بيانات التنفيذ المالي، بما في ذلك استخدام الموازنات والمساهمات الحكومية في تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية.
- تقييم آليات الحوكمة والتنسيق.
- تقييم التقدم المحرز ضمن الركائز الأربع للخطة الوطنية الأردنية الثانية.
- تقييم مدى مواءمة الخطة مع الأطر الوطنية والأولويات ذات الصلة.
- مراجعة أنظمة المتابعة والتقارير.
- تحديد تحديات التنفيذ والعوامل المُمكِّنة والدروس المستفادة.
- تقييم التغيرات المؤسسية والتشغيلية والتنسيقية المرتبطة بتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في الأردن.
- دراسة اعتبارات الاستدامة ذات الصلة بإعداد وتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثالثة.

ستكون الشركة الاستشارية المختارة مسؤولة عن إعداد منهجية التقييم التفصيلية وأدوات التقييم وأدوات جمع البيانات خلال المرحلة التمهيدية(Inception Phase) ، بما يشمل مصفوفة التقييم، ومنهجية اختيار العينة، وخطة إشراك أصحاب المصلحة، وإجراءات ضمان جودة البيانات، والجدول الزمني التفصيلي للتنفيذ.

وقد أُرفقت مع هذه الشروط المرجعية مصفوفة تقييم إرشادية توضح معايير التقييم المقترحة، والأسئلة التقييمية الرئيسية، ومصادر المعلومات، وأساليب وأدوات جمع البيانات، والنهج التحليلية المقترحة، وذلك في الملحق 1 (مصفوفة التقييم). ويجوز للشركة الاستشارية المختارة تطوير هذه المصفوفة وتنقيحها خلال المرحلة التمهيدية بالتشاور مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

مصادر المعلومات المتاحة

سيتم تزويد المستشار/الشركة الاستشارية المختارة بالوثائق ذات الصلة ومصادر البيانات المتاحة المتعلقة بتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية (JONAP II) وقد تشمل هذه المصادر، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- وثائق الخطة الوطنية الأردنية الأولى (JONAP I) والخطة الوطنية الأردنية الثانية (JONAP II) والأطر المرتبطة بهما.
- أطر النتائج والمتابعة الخاصة بالخطة الوطنية.
- وثائق إطار الحوكمة والشروط المرجعية ذات الصلة.
- التقارير السردية وتقارير التقدم الفصلية والسنوية.
- بيانات المتابعة والأداء وقواعد البيانات ذات الصلة.
- قاعدة بيانات/نظام (ActivityInfo) وغيرها من أنظمة المتابعة وإعداد التقارير المؤسسية، حيثما كانت متاحة.
- تقارير التقييم والدراسات التقييمية المتعلقة بالخطة الوطنية الأردنية الأولى.
- تقارير المشاورات الوطنية ومخرجات عمليات إشراك أصحاب المصلحة.
- مواد الاتصال والتوعية وكسب التأييد.
- الأطر الوطنية والسياسات والوثائق المؤسسية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، وأولويات أجندة المرأة والسلام والأمن.

ومن المتوقع أن تقوم الشركة الاستشارية بتقييم جودة البيانات المتاحة ومدى ملاءمتها واكتمالها، وتحديد أوجه القصور أو القيود المرتبطة بها، ورصد أي فجوات معلوماتية قد تؤثر على عملية التقييم أو على النتائج والاستنتاجات التي سيتم التوصل إليها.

مشاركة أصحاب المصلحة

يجب أن يعتمد التقييم نهجاً تشاركياً وتشاورياً يعكس ترتيبات الحوكمة والتنفيذ الخاصة بالخطة الوطنية الأردنية الثانية JONAP) II)

وسيشمل التقييم إشراك المؤسسات والجهات المعنية بالتنفيذ والتنسيق والمتابعة وإعداد التقارير والإشراف على تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية، بما في ذلك:

- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- اللجنة الاشرافية العليا.
- اللجنة التوجيهية.
- ضباط ارتباط المتابعة والتقييم لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325.
- ملتقى مؤسسات المجتمع المدني.

كما سيشمل التقييم الجهات المنفذة ضمن إطار الخطة الوطنية الأردنية الثانية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- مديرية الأمن العام.
- القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي.
- وزارة الخارجية وشؤون المغتربين.
- وزارة العدل.
- المجلس القضائي.
- المعهد القضائي الأردني.
- المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.
- منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية.
- صندوق الدعم المشترك للخطة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الداعمة لتنفيذ الخطة.

وستتولى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تسهيل التنسيق مع المؤسسات المشاركة، وتوفير الوصول إلى أصحاب المصلحة والوثائق ذات الصلة حسب الحاجة.

كما يتعين على الشركة الاستشارية المختارة الحفاظ على تواصل منتظم مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة طوال فترة تنفيذ المهمة، وتيسير عمليات التشاور مع أصحاب المصلحة وجلسات التحقق من النتائج قبل اعتماد التقرير النهائي للتقييم.

المخرجات المتوقعة– باللغتين العربية والانجليزية

ستكون الشركة الاستشارية المختارة مسؤولة عن إعداد وتسليم المخرجات التالية طوال فترة تنفيذ المهمة. ويجب تقديم جميع المخرجات والعروض التقديمية النهائية باللغتين العربية والإنجليزية، وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه ومعايير الجودة المعتمدة.

كما تخضع جميع المخرجات للمراجعة والاعتماد من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة قبل اعتمادها بصيغتها النهائية.

المخرج	الوصف
التقرير التمهيدي (Inception Report)	إعداد تقرير تمهيدي يتضمن منهجية التقييم التفصيلية، ومصفوفة التقييم، وخطة العمل، وآلية إشراك أصحاب المصلحة، وأدوات التقييم وجمع البيانات، ومنهجية اختيار العينة، والجدول الزمني للتنفيذ، وإجراءات ضمان الجودة.
عرض النتائج الأولية (Preliminary Findings Presentation)	تقديم عرض يتضمن النتائج الأولية، والملاحظات الرئيسية، وتحديات التنفيذ، والاستنتاجات الناشئة، والتوصيات الأولية، وذلك لمناقشتها والحصول على الملاحظات من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأصحاب المصلحة المعنيين.
مسودة تقرير التقييم (Draft Evaluation Report)	إعداد مسودة شاملة لتقرير التقييم تتناول تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية والتقدم المحرز في إطار النتائج والمتابعة المعتمد، بما يشمل تحليل الإنجازات، وتحديات التنفيذ، والدروس المستفادة، والمساهمات المؤسسية، واعتبارات التنسيق والاستدامة، بالإضافة إلى تحليل مقارن بين الخطة الوطنية الأردنية الأولى والثانية. كما يجب إرفاق المصفوفات الداعمة، وجداول تتبع المؤشرات، والجداول الخاصة بالتنفيذ المالي التي توثق مساهمات الحكومة والشركاء في تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية، ومصفوفات التحليل المقارن ضمن ملاحق التقرير.
تقرير التقييم النهائي (Final Evaluation Report)	إعداد النسخة النهائية من تقرير التقييم بعد مراجعتها وتضمين الملاحظات الواردة من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأصحاب المصلحة المعنيين، بحيث تتضمن النتائج النهائية، والاستنتاجات، والدروس المستفادة، والتوصيات المتعلقة بتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية وإعداد الخطة الوطنية الأردنية الثالثة.
خارطة طريق للخطة الوطنية الأردنية الثالثة (Roadmap for JONAP III)	إعداد خارطة طريق مقترحة تتضمن التوجهات الاستراتيجية، والأولويات الموضوعية، واعتبارات الحوكمة والتنسيق، والفجوات والتحديات والأولويات التي تم تحديدها من خلال عملية التقييم، بالإضافة إلى الترتيبات المؤسسية والتنفيذية المقترحة لدعم إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثالثة، بما يتماشى مع الأطر والأولويات الوطنية ذات الصلة.

المعايير الأخلاقية

يجب تنفيذ التقييم وفقاً للمعايير الأخلاقية المعترف بها دولياً في مجال التقييم، بما في ذلك المبادئ التوجيهية الأخلاقية للتقييم الصادرة عن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (UNEG)، ومبادئ التقييم المستجيب لقضايا النوع الاجتماعي والقائم على حقوق الإنسان.

ويتعين على الشركة الاستشارية المختارة ضمان الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين، والحفاظ على السرية وعدم الكشف عن الهوية، ومراعاة الحساسية الثقافية، والتعامل باحترام مع جميع المشاركين طوال عملية التقييم.

كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن أي تضارب مصالح فعلي أو محتمل قد يكون مرتبطاً بتنفيذ هذه المهمة.

المؤهلات والخبرات المطلوبة

يجب أن تتمتع الشركة الاستشارية بخبرة مثبتة في تنفيذ التقييمات المؤسسية، والمراجعات الاستراتيجية، والتقييمات المتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية، وخطط العمل، وأطر الحوكمة، والمساواة بين الجنسين، وبرامج المرأة والسلام والأمن.

ومن المتوقع أن تقوم الشركة الاستشارية بتشكيل فريق متعدد التخصصات يضم خبراء مؤهلين يتمتعون بخبرات عملية مثبتة وذات صلة مباشرة بنطاق هذه المهمة.

ويجب أن يضم الفريق المقترح، كحد أدنى، الخبراء الرئيسيين التاليين:

1. **قائد الفريق / خبير أول في السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية وأجندة المرأة والسلام والأمن**

- درجة جامعية متقدمة (ماجستير أو دكتوراه) في العلوم الاجتماعية، أو العلاقات الدولية، أو السياسات العامة، أو دراسات النوع الاجتماعي، أو أي تخصص ذي صلة.
- خبرة مهنية لا تقل عن (10) سنوات في العمل مع الوزارات والمؤسسات الوطنية في مجال إعداد أو تنفيذ أو مراجعة أو تقييم السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل الوطنية.
- خبرة مثبتة في العمل مع الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية في قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- معرفة وخبرة مثبتة في قرار مجلس الأمن رقم 1325 وأجندة المرأة والسلام والأمن وخطط العمل الوطنية الخاصة بها، بما في ذلك الإلمام بالأطر والممارسات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
- خبرة مثبتة في قيادة التقييمات المؤسسية المعقدة أو المراجعات والتقييمات الاستراتيجية.
- يُفضل امتلاك خبرة في مجالات التقييم، أو الإدارة القائمة على النتائج، أو مهام المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم (MEAL)
- مهارات قوية في التحليل والتنسيق وإعداد التقارير والتواصل وإشراك أصحاب المصلحة.
- إجادة اللغتين العربية والإنجليزية تحدثاً وكتابةً.

2. **خبير/ة – إدماج النوع الاجتماعي والتطوير المؤسسي**

- درجة البكالوريوس كحد أدنى في العلوم الاجتماعية، أو دراسات النوع الاجتماعي، أو علم الاجتماع، أو العلاقات الدولية، أو أي تخصص ذي صلة.

- خبرة مهنية لا تقل عن (8) سنوات في مجال إدماج النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة، والتطوير المؤسسي ضمن المؤسسات الحكومية أو الوطنية.
- خبرة مثبتة في إدماج النوع الاجتماعي على المستوى المؤسسي، ودعم الوزارات والمؤسسات العامة في دمج اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والخطط والأنظمة المؤسسية.
- يُفضل امتلاك خبرة في العمل مع وحدات النوع الاجتماعي المؤسسية، أو وحدات/أقسام/مديريات تمكين المرأة، أو الهياكل والآليات التنسيقية ذات الصلة.
- مهارات قوية في التواصل والتنسيق وإشراك أصحاب المصلحة.
- إجادة اللغتين العربية والإنجليزية تحدثاً وكتابةً.

3. خبير/ة المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم(MEAL)

- درجة جامعية متقدمة (ماجستير أو دكتوراه) في المتابعة والتقييم، أو السياسات العامة، أو العلوم الاجتماعية، أو التنمية الدولية، أو أي تخصص ذي صلة.
- خبرة مهنية لا تقل عن (8–10) سنوات في العمل مع الوزارات والمؤسسات الوطنية في مجال إعداد أو تنفيذ أو مراجعة أو تقييم وثائق السياسات العامة، والاستراتيجيات الوطنية، وخطط العمل الوطنية.
- خبرة مثبتة في العمل مع الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية في قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- خبرة مثبتة في مجال المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلم(MEAL) ، بما في ذلك تقييم أطر النتائج والمؤشرات، والأداء المؤسسي، وفعالية تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية أو خطط العمل الوطنية، ويفضل أن تكون ضمن برامج أو أطر المساواة بين الجنسين أو أجندة المرأة والسلام والأمن.
- مهارات قوية في التحليل وإعداد التقارير .
- إجادة اللغتين العربية والإنجليزية تحدثاً وكتابةً.

متطلبات العرض الفني

يجب أن يتضمن العرض الفني، كحد أدنى، ما يلي:

- نبذة تعريفية عن الشركة وخبراتها المؤسسية ذات الصلة.
- السير الذاتية لجميع الخبراء المقترحين، مع تحديد قائد الفريق المسؤول عن الإشراف العام على المهمة وضمان جودة المخرجات بشكل واضح.

أمثلة ذات صلة لمهام مماثلة سبق للشركة الاستشارية والخبراء المقترحين تنفيذها، على أن تتضمن ما يلي:

- عنوان المهمة.
- اسم الجهة المتعاقدة/العميل.

- فترة التنفيذ.
- وصفاً موجزاً للمهمة.
- نطاق الخدمات المقدمة.
- ما لا يقل عن رسالتي مرجعية أو توصية تتعلقان بمهام مماثلة.
- منهجية فنية مقترحة توضح نهج التقييم، وآلية التنفيذ، ومنهجية إشراك أصحاب المصلحة، والجدول الزمني الاسترشادي، وحجم الجهد المطلوب لتنفيذ المهمة.
- خطة عمل وجدول زمني مقترحان للتنفيذ.
- نسخة سارية المفعول من السجل التجاري والوثائق القانونية التي تخول الشركة ممارسة أعمالها في المملكة الأردنية الهاشمية.
- نماذج الإقرارات الموقعة، حيثما ينطبق ذلك.

يجب تقديم العرض الفني باللغة العربية. أما العروض المالية فيجب تقديمها وفقاً لمتطلبات الشراء الخاصة باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.(JNCW)

الترتيبات الإدارية

- ستتولى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) دور الجهة المشرفة والمنسقة لعملية التقييم، وستشرف على الإدارة العامة وضمان جودة مخرجات المهمة بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- ستقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بتسهيل الوصول إلى الوثائق ذات الصلة، والمؤسسات المشاركة، وأصحاب المصلحة المعنيين بحوكمة وتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية الثانية(JONAP II) ، حسب الحاجة.
- سيتم تشكيل لجنة فنية للتقييم تضم ممثلين عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء التنمية، وذلك لتقديم الإشراف الفني، ومراجعة المخرجات، ودعم عملية التحقق من النتائج طوال فترة تنفيذ المهمة.
- تخضع المخرجات المقدمة من الشركة الاستشارية المختارة للمراجعة من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وبالتشاور مع اللجنة الفنية للتقييم، قبل اعتمادها بصيغتها النهائية.

الجدول الزمني والشروط العامة

من المتوقع تنفيذ هذه المهمة خلال فترة أقصاها (45) يوم عمل من تاريخ توقيع العقد.

يجب أن تُظهر الشركة الاستشارية المختارة مرونة في التنسيق مع المؤسسات المشاركة وأصحاب المصلحة طوال فترة تنفيذ المهمة.

أي تعديل أو تمديد لنطاق المهمة أو مدتها أو المخرجات ذات الصلة يجب أن يخضع لاتفاق خطي وموافقة الجهات المتعاقدة.

يجب أن تمتلك الشركة الاستشارية كياناً قانونياً مسجلاً أو فرعاً في الأردن، وأن تكون مخولة قانونياً للعمل وتنفيذ الأنشطة داخل المملكة. كما يجب أن يضم الفريق المقترح خبراء محليين يتمتعون بمعرفة وفهم واضحين للسياق الأردني.